Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

أثر تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة في تحسين أداء المصارف التجارية

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية الخمس – ليبيا

خالد محمد الشريف
Alsharikhald82@gmail.com
جامعة المرقب / كلية الاقتصاد الخمس
قسم التمويل والمصارف

جمعه فرحات عقيل
jfagel@elmergib.edu.ly
جامعة المرقب / كلية الاقتصاد الخمس
قسم التمويل والمصارف

الشافعي إبراهيم الشافعي
aealsagheer@elmergib.edu.ly
جامعة المرقب / كلية الاقتصاد الخمس
قسم التمويل والمصارف

The impact of adopting good governance principles in improving the performance of commercial banks

Khaled Mohamed Al-Sharif
Alshrikhald82@gmail.com
Al-Marqab University / Faculty of Economics
Department of Finance and Banking

juma Farhat Aqeel
jfagel@elmergib.edu.ly
Al-Marqab University / Faculty of Economics
Department of Finance and Banking

Al-Shafee abraheem Al-Shafee
aealsagheer@elmergib.edu.ly
Al-Marqab University / Faculty of Economics
Department of Finance and Banking

تاريخ الاستلام:2025/11/20 –تاريخ المراجعة: 2025/12/3– تاريخ القبول: 2026/01/2– تاريخ للنشر:2/20/ 2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعميق البحث في أثر الحوكمة الرشيدة على تحسين أداء المصارف التجاري الليبية وذلك من خلال عدة مؤشرات تعكس هذه العلاقة ومن أهمها مؤشرات الإفصاح والشفافية ومهام ومسؤوليات مجلس إدارة المصارف ومن أجل ذلك تم توزيع استمارات استبيان بطريقة المسح الشامل لجميع الموظفين الاداريين بمصرف الجمهورية فرع الخمس وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الرشيدة في تحسين الأداء المالي لمصرف الجمهورية فرع الخمس, وكذلك أن لبعد الإفصاح والشفافية له تأثير قوي على الأداء المالي للمصرف وعليه فإن الحوكمة الرشيدة لها أثر فعال في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: **مبادئ الحوكمة الرشيدة – المصارف التجارية – جامعة المرقب**

Abstract:

Abstract: This study aimed to delve deeper into the impact of good governance on improving the performance of Libyan commercial banks through several indicators that reflect this relationship, the most important of which are disclosure and transparency indicators and the tasks and responsibilities of the banks' boards of directors. To this end, questionnaires were distributed using a comprehensive survey method to all administrative employees at the Al-Jumhouria Bank, Al-Khums branch. The study reached a number of results, the most important of which is the existence of a statistically significant impact between the application of the principles of good banking governance on improving the financial performance of the Al-Jumhouria Bank, Al-Khums branch. Also, the dimension of disclosure and transparency has a strong impact on the bank's financial performance. Therefore, good governance has an effective impact on improving the financial performance of commercial banks.

أولاً : المقدمة والاطار العام للدراسة

- **المقدمة**

اكتسبت الحوكمة في المصارف اليوم مكانة بارزة نظرا للأهمية التي تلعبها في استقرار وتمويل الاقتصاد من جهة وسلامة النظام المصرفي من جهة أخرى , ونتيجة للتطورات التي شهدها القطاع المصرفي في ظل التكنولوجيا المالية والتطور الحاصل في الخدمات المصرفية التي اصبح لها شكلها الحديث والجديد التي تعتبر مؤشرات ايجابية بالنسبة للنمو الاقتصادي الا أن الازمات التي صاحبتها والتى أترث على المصارف نتيجة لتنوع المخاطر الناتجة عن الاعمال المصرفية الامر الذي يهدد الهدف الاسمى للمصارف المتمثل في تحقيق أداء جيد من خلال حماية مصالح المساهمين والمودعين وتحقيق الشفافية والافصاح المطلوب جدا من طرف اصحاب المصالح لذلك سعت الدول الى اتخاد مجموعة من الاجراءات والاساليب الجديدة من اجل ادارة المخاطر وتجنب تكرار الازمات التي قد تمس المصارف ,حيث تم تطبيق الحوكمة المصرفية الرشيدة باعتبارها الية عمل جديدة لها عدة مزايا لتفعيل الأداء وتحسينه وتعزيز الرقابة الداخلية في المصرف الذي أصبح من القضايا الهامة في الوقت الحالي.

إن نجاح الحوكمة في القطاع المصرفي لا يعتمد فقط على وضع المعايير الرقابية بل على تطبيقها بشكل سليم وهذا الامر يقع تحت سلطة ورقابة المصرف المركزي من جهة وادارة المصرف التجاري من جهة أخرى . (Yahia 2022) **مشكلة الدراسة**

إن تبني المصارف لمبادئ الحوكمة الرشيدة مطلب محلي ودولي, حيث تشترط مؤسسات الاقراض الدولية كالبنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) مستوى معينا من الحوكمة الرشيدة في الدول المستفيدة لحصولها على المساعدات المالية, ومؤخرا أصبح مفهوم الحوكمة الرشيدة محور اهتمام القطاع المصرفي في ليبيا حيث أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل الحوكمة الرشيدة للقطاع المصرفي مبينا فيه الحد الادنى من المبادئ والمعايير المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والمطلوب تطبيقها من قبل المؤسسات المصرفية والمالية التي تقع تحت اشرافه (Yahia 2022) وبناءً على ذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هو أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على أداء المصارف التجارية في ليبيا؟

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في الاتي :-

- إن اهمية هذه الدراسة نابعة من أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية الرشيدة في التقليل من المخاطر المالية في المصارف التجارية.
- المساهمة في متابعة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع المصرفي الليبي.
- قياس أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على أداء المصارف التجارية الليبية .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأتي:

- تحديد متطلبات الحوكمة الرشيدة التي تساعد إدارة المصرف على تطبيق أفضل الممارسات لتعزيز الاداء.
- البحث عن كيفية تطوير وتعزيز أداء القطاع المصرفي في ليبيا من خلال تفعيل الحوكمة المصرفية الرشيدة
- التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن الاستفادة منها في تحسين الأداء في المصارف التجارية الليبية

فرضيات الدراسة :-

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الاتية :-

تطبيق متطلبات الحوكمة المصرفية الرشيدة يساعد على تعزيز الأداء في المصارف التجارية.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئسية الفرضيات الفرعية الاتية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مطلب الافصاح والشفافية وبين أداء المصارف التجارية .
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مطلب مسئوليات مجلس الادارة وبين أداء المصارف التجارية .
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مطلب اصحاب المصالح وبين أداء المصارف التجارية
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مطلب المساءلة العادلة وبين أداء المصارف التجارية
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مطلب وبين أداء المصارف التجارية
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مطلب مسئوليات مجلس الادارة وبين أداء المصارف التجارية

منهجية الدراسة :

أعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لبناء اطار علمي لتوصيف أبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها, من خلال الاعتماد على الكتب العلمية والأبحاث والمقالات المرتبطة بالموضوع , وفيما يخص الجانب العملي للدراسة فقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات ومن تم تحليلها بواسطة إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical "Package for Social Sciences" والتي يرمز لها إختصاراً بالرمز (SPSS) و التي تتماشى مع منهجية الدراسة للوصول الى النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الموظفون العاملون في مصرف الجمهورية فرع الخمس ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم أجراء مسح شامل .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال عام 2024م، مما يعكس حداثة البيانات وتحليلها في ضوء الظروف الاقتصادية والمصرفية السائدة خلال هذه الفترة.

الحدود المكانية : مصرف الجمهورية فرع الخمس.

الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الرشيدة على الاداء المصرفي وتمثلث هذه المبادئ في (الاطار التنظيمي – أصحاب المصالح – سيادة القانون – العدالة والمساواة – الافصاح) وهو مانص علية دليل مصرف ليبيا المركزي عن الحوكمة في المصارف لسنة 2022م.

الدراسات السابقة

دراسة (عبدالحق بوقفة واخرون 2022) : هدفت هذه الدراسة لبيان أثر الحوكمة المصرفية على الاداء المالي للبنوك التجارية في دولة الجزائر وذلك من خلال مؤشرات الافصاح والشفافية ومهام مسئوليات مجلس الادارة وقد استحدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان كل مبادئ الحوكمة ترتبط ارتباط طردي موجب مع الاداء المالي للبنوك التجارية وان الحوكمة لها اثر معال في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

دراسة (yahia 2022) : هدفت هذه الدراسة الى تقييم موقف سلطنة عمان من تطبيق مبادئ الحوكمة وتقدير أثر ممارسات الحوكمة على النمو الاقتصادي , وقد استخدمت هذه الدراسة السلاسل الزمنية لقياس هذا الاثر وتوصلت الى عدة نتائج منها ان مؤشر المساءلة جاء في النطاق السلبي مما أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان وان هناك ضعف واضح في مؤشر سيادة القانون كما توجد علاقة ايجابية بين جودة التنظيم والنو الاقتصادي للسلطنة واوصت الدراسة الى الاهتمام بزيادة وتعزيز ثقافة الاخلاق في مكان العمل والقيام باعطاء دورات تدريبية للقيادات الادارية والسياسية لزيادة المعرفة بقواعد الحوكمة .

دراسة (عادل ابوالجود 2019): هدفت هذه الدراسة لبيان دور الحوكمة المصرفية في تحقيق كفاءة وفعالية الاداء المصرفي ببنك الاستثمار السعودي بالرياض وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج يمكن بيان اهمها وهو ان تطبيق الحوكمة المصرفية تدعم الشفافية في توضيح نتائج الاعمال الامر الذي يقود الى الافصاح الكافي في القوائم المالية بانواعها وكذلك التقارير المالية للمصرف قيد الدراسة الامر الذي يزيد من درجة الثقة في المعلومات التي تحويها القوائم المالية بسبب التطبيق الصحيح للوائح والمعايير المالية بالمصرف واوصت الدراسة على القيام باجراء دراسات مستقبلية حول العوامل التي تحد من تطبيق الحوكمة في المنشأت ووضع الحلول المناسبة لها والتقييم المستمر لمدى تطبيق اللوائح الخاصة بتطبيق الحوكمة في المنشأت.

دراسة (Catarina Fernandes al et 2018) : هدفت هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين حوكمة البنوك والأداء من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية المتعلقة بالحوكمة المصرفية وتوفير فهم شامل للبحوث القائمة وتقديم التوجيه للمستثمرين والجهات التنظيمية حول النقاط الرئيسية للإجماع والاختلاف بين الباحثين حول هذه القضية وتوصلت هذه الورقة الى إن البنوك تتمتع بخصائص فريدة تتداخل مع الطريقة التي تعمل بها آليات الحوكمة المؤسسية المعتادة. وبالتالي برزت بوضوح الاختلافات الرئيسية بين البنوك والشركات غير المالية، والتي تبرر أن بعض الممارسات الموجودة في الأدبيات حول العلاقة بين مجموعة من آليات الحوكمة المؤسسية والأداء لا تنطبق على المصارف.كما تستعرض الورقة وعلى نطاق واسع الأدبيات حول مجلس الإدارة وتأثيره على الأداء في فترات الأزمة المالية وغير المالية. وأيضًا الأبحاث النادرة (جداً) حول العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإفلاس المصارف.

دراسة (**Barua, A., Rama, D. V., & Sharma, V. 2010.**) : هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه المراجعة الداخلية في دعم لجنة المراجعة والتفاعل معها لضمان سلامة وجودة التقارير المالية. وعلى نحو مماثل، فإن أحد أدوار لجنة المراجعة هو الإشراف على جودة آليات المراقبة التي تنفذها الشركة، والتي تشمل وظيفة المراجعة الداخلية. ومع ذلك، فإن فهمنا للعلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية محدود. ونحن نملأ هذا الفراغ من خلال تقديم

أول دليل تجريبي على الارتباط بين خصائص لجنة المراجعة والاستثمار في المراجعة الداخلية. وتشير تحليلاتنا، من عينة من 181 شركة مسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة، إلى أن الاستثمار في المراجعة الداخلية (ميزانية المراجعة الداخلية) يرتبط سلباً بوجود خبراء المراجعة في اللجنة ومتوسط مدة عضوية أعضاء لجنة المراجعة، ولكنه يرتبط بشكل إيجابي بعدد اجتماعات لجنة المراجعة (وكيل لجهود لجنة المراجعة). وتشير هذه الملاحظات إلى تأثيرات تكميلية وإحلالية محتملة بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وبالتالي تثير آثاراً مهمة على البحوث المستقبلية.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذة الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الرشيدة على اداء المصارف التجارية الليبية باعتبار ان الحوكمة الاداة الرئيسية لضبط أداء المصرف الذي يتميز بخصوصية كونه يتطلب الكثيرمن الصرامة من الناحية التنظيمية بسبب تعقيد العمليات التي يقوم عليها . كما تسعى هذة الدراسة إلى تقديم تحليل مركز حول آليات عمل الحوكمة الرشيدة كما نص عليها مصرف ليبيا المركزي بواسطة الاسئلة الموجهة لأفراد العينة ، واستكشاف انعكاساتها على تحسين الاداء لهذه المصارف. بهذا، يمكن أن تضع الدراسة التشخيص السليم الذي يقود الى حل جل المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي في ليبيا .

ثانياً/ الاطار النظري للدراسة:

أولا: الحوكمة المصرفية الرشيدة

1:- تعريف الحوكمة المصرفية الرشيدة:-

تعرَف الحوكمة سابقا حسب أغلب الدراسات التاريخية بأنها القدرة والمهارة على القيادة الجيدة وتحمل المسئولية عند اتخاذ القرار (Maotani et al 2017) وفي العصر الحديث عرف البنك الدولي مصطلح الحوكمة بأنه مجموهة من الاساليب التنظيمية التي تمكن المجتمع من مراقبة وحماية أموال المستثمرين (.(Hellman, J. S. (2000). أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد عرفتها بانها مجموعة من الأنظمة التنظيمية التي تعرف بها مسئوليات وواجبات جميع مستويات الإدارة في المؤسسة ومجلس إدارتها والمساهمين والجهات ذات العلاقة المهتمة بنشاط المؤسسة للوصول إلى الأهداف المحددة بشكل يؤدي إلى إيجاد عملية مراقبة فعالة لإستغلال موارد المؤسسة بكفاءة وفعالية (عبدالرحمن , 2006). وقد عرفت لجنة بازل2 الحوكمة المصرفية بأنها الطريقة التي يتم بها إدارة أعمال المؤسسة المصرفية من قبل مجالس الإدارة والإدارات العليا بشكل يؤثر في كيفية وضع الأهداف طويل الأجل وإدارة العمليات اليومية والوفاء بإلتزام المصرف تجاه المساهمين ومراعاة مصالح الاطراف الخارجية واحترام سيادة القانون بطريقة تحمي المودعين (زغبة,عزو 2021.).

2:- متطلبات الحوكمة في القطاع المصرف:-

هناك عدة متطلبات يجب على القطاع المصرفي أن يوفرها لاتمام عملية الحوكمة (عبدالحق بوقفة واخرون, 2022).

1- المساواة والعدالة المتكافئة للمساهمين:

هذا المبدأ يتطلب تحقيق العدالة والمساواة في معاملة المساهمين كافة ، والتي من بينها حقهم في الدفاع عن مراكزهم القانونية ، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بالموافقة المراقبة على الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين ، ويجب أن تمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم الحصة الاكبر .

2:- الافصاح والشفافية

الشفافية: وتُعدُّ الشفافية عنصر هام وضروري للحوكمة الرشيدة ، فممن الصعب للمودعين وأصحاب المصالح الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفاعل أداء المصرف إذا كان هناك نقص في الافصاح والشفافية ، وهذا يحدث عندما تكون

المعلومات بشأن هيكل الملكية للمصرف غير كافية ، فمبدأ الإفصاح العام ضروريا لتحقيق الانضباط في السوق ، وفقا لهذا المبدأ يجب أن ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال الموقع الالكتروني للمصرف على الإنترنت وفى التقارير الدورية والسنوية.

3:- حماية حق المساهمين:

هذا المطلب يتمحور حول البحث عن آليات تضمن وتزيد من قدرة المصرف من حماية حقوق المساهمين، أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم، والحضور والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ، والحق في الحصول على الأرباح، والوصول الى البيانات المالية، بما يضمن حسن استخدام أموال المصرف وتعظيم الارباح الذي يعزز من قيمة أسهم المصرف على الأمد الطويل.

4:- مراعاة أصحاب المصالح الآخرين مع المصرف:

تنص الحوكمة على ضرورة احترام حقوق ومصالح الآخرين سواء الذين لديهم علاقة تعامل مع المصرف أو أصحاب المصالح المحتملة ، وقيام المصرف بمسؤولياته اتجاهم في حال انتهاك حقوقهم، وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين المصرف لكي يتحقق الهدف الاساسي للمصرف ، وخلق الفرص الاستثمارية، وضمان استمرار قوة المركز المالي، وتحسين مستويات الأداء والاستدامة المالية .

5:- مسؤوليات مجلس الإدارة:

يعتبر هذا المبدأ هو الركيزة الاساسية للحوكمة ويتضمن عدة جوانب يجب على مجلس الإدارة مراعاتها والعمل وفقها , فيجب عليه أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمصرف والمحاسبة للمديرين والموظفين، وبناء هيكل إداري يشجع المحاسبة ويحدد المسؤوليات، والتأكد من وجود أسس ومفاهيم للإدارة التنفيذية متوافقة تماما مع سياسة المجلس وأن يكوم المسؤولين لديهم المهارات اللازمة لإدارة أعمال المصرف. وعليه التحقق من أن البيانات المالية التي سيتم نشرها تمثل المركز المالي للمصرف في جميع الجوانب، وذلك من خلال تزويد المدققين الخارجيين بكل البيانات والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية والتأكد من أنهم يؤدون عملهم وفقاً للمعايير المعمول بها، وكذلك المشاركة في عمليات الرقابة والمراجعة الداخلية للمصرف التي من ضمن متطلبات الإفصاح في البيانات المالية.

ثانيا:- الأداء .

يأخذ الأداء نظرة واسعة النطاق على وضع الشركة أو المصرف من خلال تحليل أصولها والتزاماتها وإيراداتها ونفقاتها وأرباحها للحصول على فهم مفصل لأداء المؤسسة يمكن أن يساعد في ضمان حصول كل صاحب مصلحة على صورة دقيقة ومتعمقة. يحدد الأداء مدى نجاح الشركة في توليد الإيرادات وإدارة أصولها والتزاماتها والمصالح المالية لأصحاب المصلحة ومساهميها (Perera, P., Safeena, S. M. & Haleem, A., 2020.). كما يعرف الاداء بأنه تقييم كامل للوضع العام للمؤسسة في فئات مثل الأصول والخصوم وحقوق الملكية والنفقات والإيرادات والربحية الإجمالية. يتم قياسه من خلال صيغ مختلفة متعلقة بالأعمال التجارية والتي تسمح للمستخدمين بحساب التفاصيل الدقيقة فيما يتعلق بفعالية الشركة المحتملة. بالنسبة للمستخدمين الداخليين، يتم فحص أداء المصارف ماليا لتحديد رفاهية شركاتهم ومكانتها، من بين معايير أخرى. بالنسبة للمستخدمين الخارجيين، يتم تحليل الأداء لتحديد فرص الاستثمار المحتملة وتحديد ما إذا كانت الشركة تستحق ذلك(Mohan, A. & Chandramohan, S., 2018.).

ثالثاً/ الجانب العملي للدراسة:

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين الاداريين بمصرف الجمهورية فرع الخمس، ويبلغ عددهم (35) موظف، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة تم إستخدام اسلوب المسح الشامل، وبالتالي تم توزيع (35) استبيان على مجتمع الدراسة واسترجع منها (32) استبيان مكتملة البيانات وصالحة للتحليل، بنسبة استرجاع (91.4%).

صدق أداة الدراسة

تم حساب **الإتساق الداخلي** لإستبيان الدراسة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الإستبيان والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه، وكانت النتائج على النحو التالي:

أبعاد الحوكمة

جدول رقم (01)

معامل الإرتباط بيرسون لإستبيان الدراسة بين كل عبارات أبعاد الحوكمة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا		لأصحاب المصالح وذوى العلاقة		تطبيق سيادة القانون والمساءلة		تطبيق العدالة والمساواة		تطبيق مبدا الافصاح والشفافية	
رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية
1	0.753**	1	0.829**	1	0.828**	1	0.908**	1	0.828**
2	0.520**	2	0.850**	2	0.838**	2	0.671**	2	0.930**
3	0.744**	3	0.804**	3	0.841**	3	0.841**	3	0.812**
4	0.880**	4	0.764**	4	0.813**	4	0.958**	4	0.876**

** علاقة إرتباط عند مستوى معنوية أقل من 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

يتضح من الجدول رقم (01) وجود إرتباط إيجابي دال إحصائياً بين كل عبارات أبعاد الحوكمة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وهذه الارتباطات تعزز صدق المقياس.

- **الاداء المصرفي**

جدول رقم (02)

معامل الإرتباط بيرسون لإستبيان الدراسة بين كل عبارات الاداء المالي والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الإرتباط بالدرجة الكلية
1	0.898**
2	0.800**
3	0.662**
4	0.812**

** علاقة إرتباط عند مستوى معنوية أقل من 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

يتضح من الجدول رقم (02) وجود إرتباط إيجابي دال إحصائياً بين كل عبارات الاداء والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وهذه الارتباطات تعزز صدق المقياس.

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

من الجدول رقم (04) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا) جاءت كلها أقل من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه قلة الموافقة، وإن المتوسط العام للبعد أقل من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة يؤكدون على وجود ضعف في الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا وهو احد أبعاد الحوكمة في مصرف الجمهورية الخمس**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من البحث.

البعد الثاني : أصحاب المصالح وذوى العلاقة

جدول رقم (05)

نتائج تحليل أصحاب المصالح وذوى العلاقة

ت	محتوى الفقرة	العينة	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	يضمن المصرف كافة حقوق المساهمين التي ضمنها لهم القانون ويحافظ عليها	ت	00	02	13	17	00	2.531	0.621	23.044	0.000	1
		%	00.0	6.3	40.6	53.1	00.0					
2	تعامل ادارة المصرف جميع المساهمين بالتساوي بما في ذلك صغار المساهمين	ت	00	02	07	15	08	2.094	0.856	13.835	0.000	4
		%	00.0	6.3	21.9	46.9	25.0					
3	يحصل كافة المساهمين على حقوقهم من الارباح	ت	00	02	15	13	02	2.531	0.718	19.951	0.000	2
		%	00.0	6.3	46.9	40.6	6.3					
4	يعمل المصرف على وضع اليات تسمح بمشاركة اصحاب المصالح في اتخاذ القرارات	ت	00	05	07	12	08	2.281	1.023	12.609	0.000	3
		%	00.0	15.6	21.9	37.5	25.0					
	الدرجة الكلية حول أصحاب المصالح وذوى العلاقة							2.359	0.650	20.518	0.000	

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

من الجدول رقم (05) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (أصحاب المصالح وذوى العلاقة) جاءت كلها أقل من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه قلة الموافقة، وإن المتوسط العام للبعد أقل من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة يؤكدون على وجود انخفاض في أصحاب المصالح وذوى العلاقة وهو احد أبعاد الحوكمة في مصرف الجمهورية الخمس**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من البحث.

البعد الثالث : تطبيق سيادة القانون والمساءلة

جدول رقم (06)

نتائج تحليل تطبيق سيادة القانون والمساءلة

ت	محتوى الفقرة	العينة	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	ان التشريعات و القوانين والأنظمة بالمصرف تتقيد الى حد كبير بمبادئ الحوكمة وقواعده	ت	02	04	05	15	06	2.406	1.132	12.025	0.000	2
		%	6.3	12.5	15.6	46.9	18.8					
2	توفر ادارة المصرف تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح العملاء	ت	00	02	08	14	08	2.125	0.871	13.806	0.000	4
		%	00.0	6.3	25.0	43.8	25.0					
3	ان تعزيز سيادة القانون يرفع من جودة الخدمات دخل المصرف	ت	05	01	08	13	05	2.625	1.264	11.751	0.000	1
		%	15.6	3.1	25.0	40.6	15.6					
4	يلتزم المصرف بتقديم الخدمات وفقاً الى التشريعات المصادق عليها	ت	00	02	15	07	08	2.344	0.937	14.149	0.000	3
		%	00.0	6.3	46.9	21.9	25.0					
	الدرجة الكلية حول تطبيق سيادة القانون والمساءلة							2.375	0.872	15.390	0.000	

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

من الجدول رقم (06) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (تطبيق سيادة القانون والمساءلة) جاءت كلها أقل من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه قلة الموافقة، وإن المتوسط العام للبعد أقل من (3) مما يشير إلى

أن مفردات **عينة الدراسة يؤكدون على وجود قصور في تطبيق سيادة القانون والمساءلة وهو احد أبعاد الحوكمة في مصرف الجمهورية الخمس**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من البحث.

البعد الرابع : تطبيق العدالة والمساواة

جدول رقم (07)

نتائج تحليل تطبيق العدالة والمساواة

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	تسعى إدارة المصرف إلى مكافأة المميزين بطريقة عادلة	ت	06	07	04	09	06	2.938	1.435	11.576	0.000	1
		%	18.8	21.9	12.5	28.1	18.8					
2	تطبيق ادارة المصرف للإجراءات الإدارية على الموظفين يتسم بالعدالة	ت	00	07	03	10	12	2.156	1.167	10.452	0.000	4
		%	00.0	21.9	9.4	31.3	37.5					
3	هناك مراقبة مستمرة من قبل الإدارة لتطبيق العدالة في جميع تعاملاتها	ت	04	05	08	13	02	2.875	1.157	14.056	0.000	2
		%	12.5	15.6	25.0	40.6	6.3					
4	تتم معاملة جميع الموظفين دون تمييز بين وظيفتهم	ت	03	07	07	06	09	2.656	1.359	11.060	0.000	3
		%	9.4	21.9	21.9	18.8	28.1					
	الدرجة الكلية حول تطبيق العدالة والمساواة							2.656	1.090	13.783	0.000	

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

من الجدول رقم (07) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (تطبيق العدالة والمساواة) جاءت كلها أقل من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه قلة الموافقة، وإن المتوسط العام للبعد أقل من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة يؤكدون على وجود ضعف في تطبيق العدالة والمساواة وهو احد أبعاد الحوكمة في مصرف الجمهورية الخمس**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من البحث.

البعد الخامس : تطبيق مبدا الافصاح والشفافية

جدول رقم (08)

نتائج تحليل تطبيق مبدا الافصاح والشفافية

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة: موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
1	تتسم بالوضوح إجراءات العمل في المصرف بسياسيات وقوانين لتحقيق الحوكمة	ت	00	07	11	14	00	2.781	0.792	19.853	0.000	2
		%	00.0	21.9	34.4	43.8	00.0					
2	الافصاح مسؤولية تقع على مدير ادارة المصرف	ت	00	06	08	14	04	2.500	0.950	14.880	0.000	4
		%	00.0	18.8	25.0	43.8	12.5					
3	التزام ادارة المصرف بعرض بيانته المالية على مدقق خارجي دو كفاءه عالية	ت	02	08	08	12	02	2.852	1.053	15.322	0.000	1
		%	6.3	25.0	25.0	37.5	6.3					
4	الافصاح عن معلومات هامة عن انشطة المصرف	ت	00	09	07	14	02	2.727	0.962	16.038	0.000	3
		%	00.0	28.1	21.9	43.8	6.3					
	الدرجة الكلية حول تطبيق مبدا الافصاح والشفافية							2.734	0.830	18.631	0.000	

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

من الجدول رقم (08) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (تطبيق مبدا الافصاح والشفافية) جاءت كلها أقل من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه قلة الموافقة، وإن المتوسط العام للبعد أقل من (3) مما يشير إلى أن مفردات **عينة الدراسة يؤكدون على وجود انخفاض في تطبيق مبدا الافصاح والشفافية وهو احد أبعاد الحوكمة في مصرف الجمهورية الخمس**، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من البحث.

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

(0.05) وتراوحت بين (0.245) و(0.364)، حيث أنه كلما زادت قيمة التباين المسموح به كلما دل ذلك على عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي تم التأكد من عدم وجود مشكلة تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة الفرعية للدراسة.

ومن أجل التحقق من إتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، قام الباحثان باحتساب قيمة معامل الإلتواء (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، ويشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الإلتواء أقل من (1.96) وأكبر من (1.96−)، عند مستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

الجدول (11)

نتائج تحليل معامل الإلتواء لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	(Skewness)
الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا	0.272
لأصحاب المصالح وذوى العلاقة	0.691
تطبيق سيادة القانون والمساءلة	0.284
تطبيق العدالة والمساواة	0.114
تطبيق مبدا الافصاح والشفافية	0.205
الاداء المالي للمصارف	0.242

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الإلتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (1.96−)، حيث تراوحت بين (0.114) و (0.691)، لذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تتعلق بافتراض التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة.

وبعد التأكد من صلاحية البيانات قام الباحثان بإجراء اختبار الانحدار، وقد أظهرت الإختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية:

تم استخدام معامل الإرتباط بيرسون لإيجاد علاقة الإرتباط بين أبعاد الحوكمة كمتغيرات مستقلة والاداء المالي بمصرف الجمهورية الخمس كمتغير تابع، كما هو موضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

معامل إرتباط بيرسون بين أبعاد الحوكمة والاداء بمصرف الجمهورية الخمس

أبعاد الحوكمة	معامل إرتباط بيرسون
الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا	0.720**
لأصحاب المصالح وذوى العلاقة	0.800**
تطبيق سيادة القانون والمساءلة	0.661**
تطبيق العدالة والمساواة	0.790**
تطبيق مبدا الافصاح والشفافية	0.702**

** إرتباط عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين أستناذاً على نتائج التحليل الأجصائي

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية) بين جميع أبعاد الحوكمة المتغيرات المستقلة الفرعية والمتغير التابع الاداء المالي بمصرف الجمهورية الخمس، وتراوحت علاقة الإرتباط بين أبعاد الحوكمة المتغير المستقل الرئيسي والمتغير التابع الاداء المالي بمصرف الجمهورية الخمس من (0.661) إلى (0.800) بمستوى معنوية أقل من (0.01) وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية) تعني أنه كلما زادت أبعاد الحوكمة زاد معها الاداء المالي بمصرف الجمهورية الخمس(والعكس صحيح).

ولمعرفة فيما أذا كان هناك تأثير دال إحصائياً **لأبعاد الحوكمة مجتمعة** كمتغيرات مستقلة على (الاداء المالي بمصرف الجمهورية الخمس) كمتغير تابع، تم استخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد والجدول رقم (13) يبين ذلك.

الجدول رقم (13)

تحليل الإنحدار الخطي لإيجاد تأثير أبعاد الحوكمة مجتمعة على الاداء المالي

	المتغيرات المستقلة	ميل الانحدار B	قيمة (t)	المعنوية لكل متغير p-value	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	معنوية النموذج ككل p-value
x_1	الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا	0.122	0.678	0.504	0.772	17.568	0.000
x_2	لأصحاب المصالح وذوى العلاقة	0.046	0.307	0.761			
x_3	تطبيق سيادة القانون والمساءلة	0.349	1.730	0.095			
x_4	تطبيق العدالة والمساواة	0.116	0.710	0.484			
x_5	تطبيق مبدا الافصاح والشفافية	0.302	2.694	0.012			

المصدر: من إعداد الباحثين أستناداً على نتائج التحليل الأحصائي

من الجدول رقم (13) يتضح أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0.772)، مما يعني أن أبعاد الحوكمة مجتمعة مسئولة عن تفسير (77.2%) من التغيرات التي تحدث في الاداء المالي بمصرف الجمهورية الخمس وهذا يعني أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية سوف يؤثر بشكل قوي في تحسين الاداء المالي للمصرف .

وحيث أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (17.568) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عن مستوى معنوية (5%) ودرجات حرية (05) (26) التي تساوي (2.59)، وبما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يعنى إمكانية الإعتماد على معادلة الانحدار وكذلك إمكانية تعميم النتائج على المجتمع محل الدراسة.

وبناء على ثبات صلاحية النموذج تم اختبار صحة الفرضية باستخدام إسلوب تحليل الإنحدار المتعدد، لذلك فأن المعادلة التي تمثل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع تكون على الشكل التالي :

المتغير التابع $= \propto + x_1\,\beta_1 + x_2\,\beta_2 + x_3\,\beta_3 + x_4\,\beta_4 + x_5\,\beta_5 +$ الخطأ العشوائي

حيث :

α تمثل قيمة ثابتة، β= ميل الخط المستقيم (معامل الإنحدار). x = ابعاد الحوكمة، ويمكن تمثيلها كالتالي :

الاداء المالي $= 0.027 + 0.122\,\beta_1 + 0.046\,\beta_2 + 0.349\,\beta_3 + 0.116\,\beta_4 + 0.302\,\beta_5$

وبناء على نتائج الاختبارات الإحصائية يتم قبول الفرضية التي تنص على **وجد أثر ذو** دلالة إحصائية لأبعاد الحوكمة المتمثلة في (الاطار التنظيمي الفعال للحوكمة ومسؤولية الادارة العليا، لأصحاب المصالح وذوى العلاقة، تطبيق سيادة القانون والمساءلة، تطبيق العدالة والمساواة، تطبيق مبدا الافصاح والشفافية) على الاداء المالي لمصارف الجمهورية الخمس.

رابعاً/ النتائج والتوصيات:

اولاً/النتائج استنادًا إلى التحليلات والاختبارات الإحصائية السابقة، يتضح وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ وأبعاد الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي لمصرف الجمهورية فرع الخمس, وهو ما أكده الجدول رقم (13) حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- يؤدي الاهتمام بالاطار التنظيمي الفعال داخل المصرف الى تحديد مراكز المسئولية بالهيكل الاداري التنظيمة الداخلي مما يسهل على إدارة المصرف من متابعة الاداء أولا بأول وبشكل مستمر وإكتشاف الفجوة في التوقعات ومعالجتها الأمر الذي يزيد من قوة المركز المالي للمصرف

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ

مجلة العلوم الشاملة العدد 39 ـــــــ